حتمية التنويع الاقتصادي في سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر، دراسة تحليلية لمؤشر تركز وتنوع الواردات للفترة 2000 – 2018.

The inevitability of economic diversification in the economic revival policy in Algeria, an analytical study of the indicator of the concentration and diversity of imports for the period 2000-2018.

عبد اللطيف عمر بوضياف[1]، عبد الغني بن حامد*[2]

[1]مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي بإيليزي (الجزائر)،

boudiaf.abdellatif@cuillizi.dz

[2]مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي بإيليزي (الجزائر)،

benhamed.abdelghani@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/25 تاريخ القبول: 2023/05/07 تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص:

يشكل التنويع الاقتصادي أحد المحاور الرئيسية في إستراتيجية سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر للفترة من 2016 إلى 2030، بكل مخططاتها التنموية الجزئية المرحلية، والتي عرفت أساسا قبل ذلك بسياسة التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، وهي تشكل امتداد السياسة الإنعاش الاقتصادي التي بدأت فيها الدولة منذ سنة 2000، ولو بمحاور وأهداف مختلفة يكون التنويع الاقتصادي أحد ركائزها الرئيسية.

حيث ركزنا في هذه الدراسة على هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018، الذي حددته سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال دراسة مؤشر تركز ومؤشر تنوع الصادرات والواردات في الجزائر، كما قمنا بدراسة تحليلية تقييمية لهيكل الناتج المحلي الخام قبل ذلك الذي هو الأخر له دلالة على التنويع الاقتصادي في الجزائر من عدمه.

كلمات مفتاحية: التنويع، الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي، التحول الاقتصادي، تركز الواردات، تركز الصادرات.

***Abstract*:**

Economic diversification constitutes one of the main axes of the economic revival policy strategy for the period 2016-2030 with all its partial, interim

*المؤلف المرسل

development plans, which was previously known mainly as the policy of economic diversification outside of hydrocarbons. Economic diversification is one of its main pillars.

In this article, we focused on the goal of economic diversification in Algeria for the period 2000-2018, which was determined by the economic recovery policy, by studying the concentration index, and the index of the diversity of exports and imports in Algeria for the study period, and we have examined the structure of the gross domestic product before that, which is also significant On economic diversification in Algeria or not.

***Keywords**: diversification, economic, economic recovery, economic transformation, import concentration, export concentration.*

مقدمة:

يشكل سلوك الريع في الاقتصاديات التي تعتمد على منتج تصديري وحيد، أو قطاع اقتصادي واحد يقود قاطرة النمو الاقتصادي مع مرور الوقت، يؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد، من خلال الاعتماد على قطاع واحد، يكون قاطرة النمو، يعرض الاقتصاد لصدمات خارجية وداخلية، تجعله غير قادر على النهوض وإحداث تنمية مستدامة ذات تنوع اقتصادي في تركية الناتج الخام من جهة، ويجعل الاقتصاد يعتمد على إيرادات القطاع التصديري الوحيد سواء في ايرادات الموازنة العامة والمالية العامة عموما، أو في مصادر تدفق العملة الصعبة وتنوع مصادر وحجم الصرف الأجنبي الكفيل بتوفير تمويل من خلال الفوائض التصديرية ذات المصدر الوحيد.

فباعتبار الاقتصاد الجزائري ريعيا بامتياز، فقد سطرت الدولة في استراتيجية الانعاش الاقتصادي آليات للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات، والتي تعد الصادرات والواردات أهم مؤشراتها، وعليه تبرز إشكاليتنا على النحو الآتي:

هل يعكس مؤشر تركز وتنوع الصادرات والواردات في الجزائر سياسة التنويع الاقتصادي في سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2018؟

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

1. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.
2. تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر كمؤشر للتنويع الاقتصادي.
3. مؤشر تركز وتنوع الصادرات والواردات في الجزائر لقياس التنويع الاقتصادي في سياسة الانعاش الاقتصادي آفاق 2025.

1. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

ونتطرق فيه إلى العناصر التالية:

التعريف الأول: يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية

للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد" (الجبوري، 2022).

التعريف الثاني: يعرف التنويع الإقتصادي على أنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (بن عاتق و آخرون، 04-05 ديسمبر 2006، صفحة 07).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للتنويع الإقتصادي على النحو الآتي:

التنويع الإقتصادي هو "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدةَ مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

دوافع التنويع الاقتصادي:

- **تنويع الانتاج:** وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل اليومي غير ان تنويع الانتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الاخرى ويميز في هذا الصدر بين صنفين من تنويع الانتاج (مكي، 2014، صفحة 59):
  - **التنويع الافقي:** ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والخدمات المنتجة في القطاع.
  - **التنويع العمودي:** ويقصد به إضافة مراحل انتاجية إضافية لما هو موجود، قد تكون في نفس القطاع، او في قطاعات أخرى.
- **زيادة الرفاه للمواطنين:** حيثُ إنّه كلما تقدمت سلسلة التنوع تزيد الأرباح والمزيد من الفرص، لذلك يجب على الأفراد دراسة كيفية الترويج للعناصر الأساسيّة، وطريقة استهلاكها لجذب عدد كبير من الزبائن.
- **توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويستهلكها بكثرة** مثل: الملابس، والطعام، والأدوات المختلفة. زيادة الأرباح للشركات والمؤسسات، ورفع معدل الإنتاج المحليّ.
- **رفع مستوى جودة الإنتاج**، وذلك بسبب تشكّل نوع من التنافسية العالية بين الشركات.

❖ **تنويع الصادرات:** وهي تلك الاستراتيجية الهادي من خلال تقديم حوافز ماديه وعينيه للمستثمرين لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الاسواق الخارجية.

2. تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر كمؤشر للتنويع الاقتصادي.

تركيبة الناتج المحلي الخام من خلال مساهمة كل قطاع في نسبة الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000–2018 كانت على النحو الآتي:

الجدول رقم 01: تركيبة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 1998 – 2020.

السنوات	الفلاحة	الصناعة	اشغال عمومية بترولية ومحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات
1998	14,65	11,58	30,37	11,96	9,31	17,15	4,95
1999	13,83	10,4	35,68	10,43	9,19	15,87	4,57
2000	10,09	8,47	48,31	8,51	8,04	12,71	3,8
2001	11,93	9,13	42,93	9,28	8,79	13,79	4,11
2002	11,44	9,25	41,6	10,14	9,35	13,96	4,22
2003	11,99	8,27	44,51	9,33	9,08	12,58	3,94
2004	11,38	7,61	46,44	8,99	10,05	11,9	3,59
2005	9,03	6,49	53	7,85	10,02	10,38	3,19
2006	8,73	6,11	53,72	8,3	10,12	9,91	3,07
2007	8,82	5,98	52,12	9,13	10,07	10,76	3,09
2008	7,81	5,57	54,58	9,33	8,91	10,76	3,007
2009	11,56	7,08	39,76	12,41	10,74	14,4	4,01
2010	10,51	6,39	43,93	12,36	9,66	13,28	3,82
2011	10,41	5,84	46,78	11,11	9,45	12,73	3,64
2012	11,39	5,84	44,98	11,3	9,57	13,21	3,68
2013	11,28	6,002	39,09	12,2	11,37	14,54	4,01
2014	13,38	6,32	35,63	13,05	11,7	15,6	4,28
2015	15,53	7,38	25,61	14,92	13,36	18,13	5,05
2016	16,38	7,49	23,76	15,26	13,78	17,92	5,35
2017	15,82	7,45	26,98	15,09	14,01	15,08	5,54
2018	15,40	7,16	29,44	14,3	13,58	14,91	5,17
2019	16,11	7,4	25,99	15,28	13,93	15,58	5,68
2020	19,179	8,51	19,837	16,86	15,08	14,66	5,84
متوسط الفترة	13,15	9,27	39,0409	12,153	10,127	15,06	5,68

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على: تقارير بنك الجزائر – التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر – تقارير سنة 2008 و2010 و2013و 2014 و2016 و2020.

من خلال الجدول أعلاه تبقى مساهمة القطاع التبادلي في شقه الفلاحي دون المستوى المطلوب، بل على العكس من هذا شهد في العديد من المرات معدلات نمو سالبة، تعكس التراجع المستمر لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، بنسب نمو تراوحت 12.72% إلى 20% في حالات قليلة، وهي تأخذ اتجاها تصاعديا ، إلا أن الملاحظ أنه يبقى دون القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، وبل وحتى دون معدل نمو الرسوم الجمركية، التي تساهم بنسبة أكبر من هذا القطاع الذي من المفروض أن يكون محرك النمو الاقتصادي في الجزائر، ويعود وزن قطاع الفلاحة في تركيبة الناتج بالرغم من تذبذبها إلى برامج الدعم الفلاحي باختلاف صيغها لفترة الدراسة، أهمها الإستراتيجية الوطنية للتجديد الفلاحي عام 2006 التي ركزت على تحفيز الاستغلال الفلاحي، بالإضافة برنامج التجديد الريفي الذي 2007 – 2013، وقبله برنامج المخطط الوطني للتنمية والتجديد الريفي PNDAR، هاته البرامج عرف من خلالها القطاع معدلات نمو موجبة بلغت مستويات مرتفعة بـ9.8 % سنة 2003، لتبقى متذبذبة إلا أنها موجبة على طول فترة الدراسة بفعل هاته البرامج.

تعود هاته النتائج في غالبيتها إلى تلك الاستراتيجية التي اعتمدتها مخططات سياسية الانعاش الاقتصادي لتطوير لقطاع الفلاحي بصفة عامة، وفرع القطاع الزراعي بصفة خاصة، والتي كانت نتائجها خلال السنوات الأخيرة تشهد تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية، وإقامة أدوات لدعم الفلاحة) هذه التحولات جعلت من الممكن تصور تحسبي وتقوية الوزن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للفلاحة الجزائرية بصورة عامة، من أجل معالجة نقائصها المتمثلة أساسا في محدودية النتائج وضعف قدرات الفاعلين الرئيسيين الإستغلالات الفلاحية

أما القطاع الصناعي، فإنه ومع بداية جوان 2001 تم بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، بغلاف مالي قدره 07 مليار دولار، صاحبه في هذه الفترة إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنو ببغلاف مالي قدره 25 مليار دج، وهذه المبالغ المرصودة موجهة بصفة خاصة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للمجمعات الضخمة التي أثبتت عجزها وتم اللجوء إلى خوصصتها، وقد تم الحصول على نتائج إيجابية في فترة قصيرة بعدد مؤسسات وصل إلى 179893 مؤسسة سنة 2001 ثم 188544 مؤسسة سنة 2002،ليتم إطلاق برنامج دعم النمو سنة 2005 وهو برنامج خماسي بغلاف مالي 57 مليار دولار، يتضمن محورين:

المحور الأول:يقوم على بعث برنامج إستثماري قدره 55 مليار دولار، موجهة لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات المحركة للنمو.

المحور الثاني: يقوم على إستراتيجية التحكم في الإنفاق الجاري، بهدف الحفاض على إستقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام.

وقد تم في هذه الفترة إطلاق عدة مشاريع إستثمارية مع شركاء أجانب كالطريق السيار شرق – غرب، وإنجاز مليوني وحدة سكنية بمختلف الصيغ، والشيئ الملاحظ أن حجم الإستثمار عرف معدلات نمو مرتفعة في هذه الفترة، ليدعم ببرنامج خماسي آخر للفترة 2010 -2014 بغلاف مالي ضخم بلغ 286 مليار دولار، وهو

أكبر برنامج عرفته الجزائر المستقلة، وقد حددت أهدافه الرئيسية في إستكمال المشاريع الكبرى، التي تمت مباشرتها، إلا أنه ما يمكن أن يخفى عن المتتبع لبرنامج دعم النمو الثاني هو أنه قد خصص له غلاف مالي بـ 156 مليار دولار فقط، والباقي لا يعدو كونه مبالغ موجهة لإستكمال البرنامج السابق ، أي أنها مبالغ إعادة تقييم المشاريع السابقة.

أما قطاع الأشغال العمومية، التطور المطرد الذي شهده قطاع البناء والأشغال العمومية، بحيث يسجل القطاع معدلات نمو موجبة على طول فترة الدراسة، بداية من بـ 9.8% سنة 2000 و 2001، وبالرغم من تذبذبها إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول فترة الدراسة، ببلوغها أعلى نسبة لها في سنة 2008 بـ 11.6% وهي أعلى نسبة نمو يسجلها القطاع.

من جهة أخرى يسجل قطاع الخدمات معدلات نمو موجبة ومتصاعدة وغير متذبذبة على طول فترة الدراسة، وقد بلغت قيمتها القصوى سنة 2008 بنسبة نمو 7.8% (بنك الجزائر، 2013، صفحة 26).

يتميز بنسب مساهمة عالية في الناتج المحلي الخام على طول فترة الدراسة، ببلوغه نسبة تفوق الـ 33% 2002، لتصل إلى 36% سنة 2009 كأعلى نسبة للقطاع، وهذا بسبب حجم الاستثمارات المرصودة للقطاع في سياسة الانعاش الاقتصادي التي جعلته أولوية قصوى تهدف الى تحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير وعصرنة القطاع الاداري والتعليمي والخدماتي بصفة عامة من جهة، ومن جهة أخرى توفير البنية التحتية القادرة على قيادة قاطرة النمو الاقتصادي كآلية جر خلفي للقطاعات الاخرى فيما بعد، كانت السدود والطرق السيارة (شرق – غرب والطريق شمال جنوب)، إضافة إلى تحديث الموانئ وغيرها، دون أن ننسى التوسع في منح خطوط النقل وبناء محطات الكهرباء، ناهيك عن خدمات الإدارات العمومية، كل هذا لعب دور القاطرة التي تقوم بالجر الخلفي لقطاع الخدمات.

نشير هنا إلى أن قطاع البناء والاشغال العمومية بالدرجة الأولى، ثم قطاع الخدمات العمومية بالدرجة الثانية، يتم تمويله من الموازنة العامة السنوية، ضمن مشاريع القطاع العام والذي يتم تمويله من إيرادات قطاع المحروقات، الذي عرف تراجعا مع نهاية سنة 2013 وبداية سنة 2014م،

وبالرغم من تميز الاقتصاد الجزائري بنوع من التعقيد، إلا أن الثابت فيه هو الجنوح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الإنفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 45 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى فإن نسبة مساهمة قطاع المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى ببلوغها نسبة 31.4% سنة 2000 ليعزز القطاع مكانته ببلوغه نسبة 45.6% سنة 2006 ونسبة 43.7% سنة 2007، ليشهد تراجعا ما بين سنتي 2009 و 2010 نتيجة تخفيض الشريك الأجنبي لحصة التصدير للنفط بفعل تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008*، هذه الوضعية كرست الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري على طول فترة الدراسة باعتماده الكامل على قطاع المحروقات، مما أوجد حالة من الترابط العميق بين صدمات أسعار المحروقات ومداخيل قطاع النفط بصفة عامة مع الدورة الاقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، بحيث أصبحت متلازمة معه، وعليه فقد بات قطاع المحروقات هو المصدر الأساسي للدورات الاقتصادية في الجزائر بالدرجة الأولى، كما أن ما يمز هذا الارتباط بين الدورات الاقتصادية وصدمات اسعار النفط في الجزائر هو أن مدة الدورة الاقتصادية أصبحت ذات طابع تجاري، متعلقة بصادرات المحروقات، ناهيك عن أن مدتها متعلقة دائما بالمدة التي تستغرقها الصدمة البترولية إن كانت سالبة أو موجبة.

3. مؤشر تركز وتنوع الصادرات والواردات في الجزائر لقياس التنويع الاقتصادي في سياسة الانعاش الاقتصادي آفاق 2025.

ونتطرق فيه إلى العناصر التالية:

أثر التنويع الاقتصادي على بنية الصادرات والميزان التجاري في الجزائر.

تكتسي الصادرات أهمية كبيرة في قيادة قاطرة النمو الإقتصادي في أي اقتصاد، فهي تشكل أهم رافد للعملة الصعبة من الخارج، كما أنها تعد عامل جذب لرؤوس الأموال الخارجية كلما كانت العراقيل الادارية والمالية متدنية عند التصدير، دون أن ننسى العائد الاقتصادي منها، فهي كفيلة بخلق فرص العمل في كل القطاعات سواء بطريقة مباشرة أو من خلال آلية الجر الخلفي للقطاعات الاخرى كطريقة غير مباشرة، في هذا المبحث نتطرق إلى أثر التنويع الاقتصادي على بنية الصادرات في الجزائر، ومدى تغطيتها للواردات، وأثر كل ذلك على النمو الإقتصادي في الجزائر.

بنية الصادرات الجزائرية للفترة 2000 – 2021.

شهدت الجزائر تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المدعوم من الهيئات المالية الدولية من سنة 1995م إلى سنة 1998م، والذي استهدف إعادة هيكلة المجمعات الصناعية الكبيرة، وخوصصة المؤسسات ذات الجدوى الاقتصادية السالبة أو المنخفضة، وانسحبت الدولة من القطاع الانتاجي لصالح القطاع الخاص، ومع دخول سنة

* تم تخفيض الانتاج بواقع 6% من قبل شركة BP البريطانية نتيجة تراجع الاسعار، والذي جاء كنتيجة للانكماش الاقتصادي الذي صاحب ازمة الرهن العقاري.

2000م، وارتفاع أسعار المحروقات التي بدورها تم ضخ استثمارات كبيرة فيها بهدف تطوير القطاع، وزيادة احتياطيات الجزائر من النفاط والغاز، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الصادرات إلى الخارج من قطاع المحروقات، وبالتالي

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة المحروقات في اجمالي الصادرات (نسبة) %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات المحروقات%	96.82	96.6	96.2	97.2	97.5	97.8	97.9	98.2	98.2	97.6	98.3
صادرات خارج المحروقات%	3.18	3.4	3.8	2.8	2.5	2.2	2.1	1.8	1.8	2.4	1.7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
صادرات المحروقات%	98.3	98.4	98.4	97.3	97.1	95	96	94	94	97	
صادرات خارج المحروقات%	1.7	1.6	1.6	2.7	4.3	5	4	6	6	3	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات ،2005 – 2020، ومعطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، لسنة www.dgpp-mf.

من خلال الجدول نلاحظ تركز صادرات الجزائر في صادرات قطاع المحروقات طول فترة الدارسة، وهي نسبة تكاد تكون تامة للقطاع دون القطاعات الأخرى، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بحيث أنه من سنة 2001 إلى 2007لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية، 3%باستثناء سنة 2002أين بلغت، 3.2%ثم من سنة 2007 إلى سنة 2013عرفت الصادرات خارج المحروقات ثبات نسبي لم تتجاوز فيه1.7%وشكلت صادرات المحروقات 98%من إجمالي الصادرات، ومع بداية سنة 2014بدأت صادرات خارج المحروقات تتحسن لتبلغ 4.7%في سنة 2016وقدرت الزيادة في الصادرات الكلية 4.64مليار دولار ولكن على رغم من هذه الزيادة تبقى الصادرات غير النفطية ضعيفة ولا ترقى للمستوى المرغوب بحيث لم تتجاوز منذ سنة 2001نسبة 5%من إجمالي الصادرات وانخفضت إلى 4%في 2017 لكنها ارتفعت إلى 6% في 2018، وهذا يعود لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري مما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي وعدم تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة كالفلاحة والصناعة.

كما نلاحظ أن 2018و 2019 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات بنحو 1.9 مليار دولار، وبالتالي دوما سيطرة الصادرات خارج المحروقات بنسب تتعدى 96% و97% وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية.

من خلال هذا الجدول نلاحظ السيطرة الكلية لصادرات القطاع الريعي بنسبة لا تقل عن 70% على طول فترة الدراسة، وبالتالي يمكننا القول بأن هناك قطاع ريعي، له منتج تصديري يسيطر على الصادرات، وهذا ما يدعم ريعية الدولة في الجزائر.

من جهة أخرى فإن تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر لفترة الدراسة كانت على النحو الآتي:

الشكل رقم 01: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (متوسط الفترة 2000 – 2020.

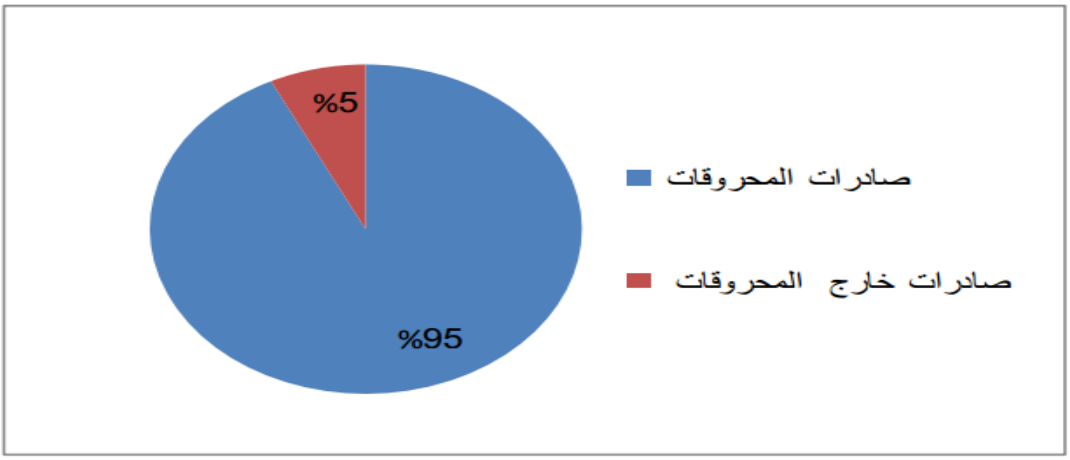

المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على معطيات المديرية العام للجمارك سنة 2020.

من خلال الشكل أعلاه فإن الصادرات خارج المحروقات متوسط فترة الدراسة لا تتعدى 5% في أحسن حالاتها، كما أن هاته النسبة لا تعود لتحسن التصدير خارج المحروقات بقدر ما هي تراجع في حجم التصدير للمحروقات الناتج عن تراجع أسعاره في الأسواق العالمية.

من جهة أخرى فقد شهد قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول انحلالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ 1986، وكذا بفعل الوضع الاستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى انحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي واتفاقيات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في انحلال قطاع التصدير التقليدي، بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية، وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين "الفلاحي والصناعي" مملوكين للدولة بالكامل، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التصديري خارج المحروقات من خلال برامج إعادة بعث القطاع الفلاحي وتدعيم القطاع الصناعي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة، أملا في تحسين نسبة الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها بقيت تراوح مكانها.

ما يمكننا أن نضيفه هنا أن تركيبة وهيكل الصادرات الجزائرية هي على النحو الآتي:

الشكل رقم 02: تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

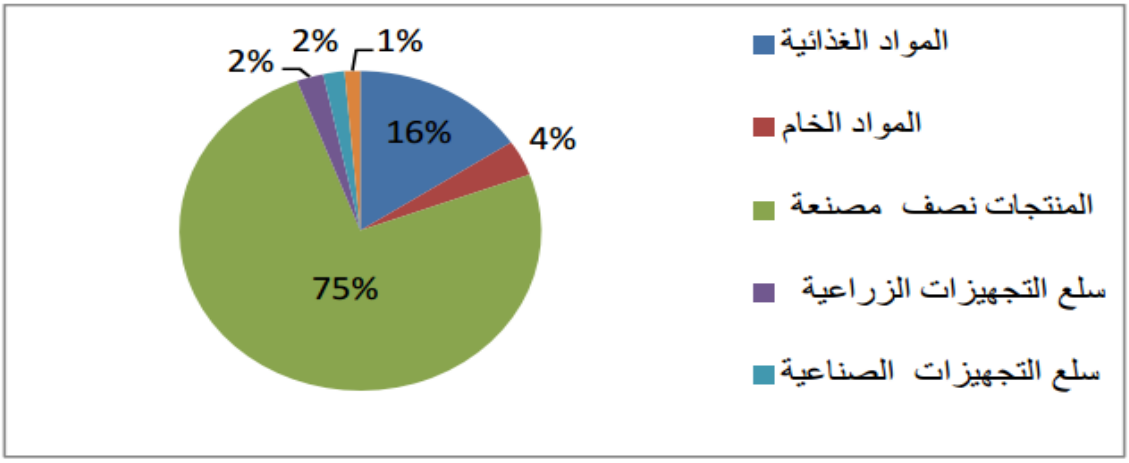

المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على معطيات المديرية العام للجمارك سنة 2020.

من خلال الشكل أعلاه فإن الصادرات خارج المحروقات تستحوذ عليها السلع نصف المصنعة بنسبة 75%، تليها سلع التجهيزات الصناعية بـ 16%، في حين المنتجات النهائية وخاصة الغذائية منها تبقى ضئيلة جدا بـ 2% فقط، وهذا يدل على أن المنتجات الصناعية في جاني الصناعات الغذائية ضعيفة جدا في الجزائر تستوجب تفعيل سياسات وآليات تكون كفيلة برفع نسبتها في الصادرات وتكون داعمة للسلوق المحلية بتغطية الطلب الداخلي، والشكل أعلاه يدعمه الجدول التالي:

الجدول رقم 03.: تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2010 – 2018.

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	القيمة	305	357	314	402	323	239	327	349	373
	النسبة %	18.84	16.68	15.33	18.6	11.49	11.62	18.36	18.08	13.18
المواد الأولية	القيمة	165	162	167	108	110	105	84	73	92
	النسبة %	10.19	7.57	8.15	5	3.91	5.1	4.72	3.78	3.25
مواد نصف مصنعة	القيمة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242
	النسبة %	67.26	69.86	74.17	74.41	83.63	81.92	72.94	73.05	79.22
تجهيزات فلاحية	القيمة	0	0	1	0	2	0	0	0	0
	النسبة %	0	0	50	0	0.07	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	القيمة	27	36	30	25	15	17	53	78	90
	النسبة %	1.67	1.68	1.46	1.16	0.53	0.83	2.97	4.04	3.18
سلع استهلاكية	القيمة	33	16	18	18	10	11	18	20	33
	النسبة %	2.04	0.75	0.88	0.8	0.35	0.53	1.01	1.03	1.16
	القيمة	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830

مجموع الصادرات خارج المحروقات	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2013، 2016، 2019.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن هناك 06مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المدفوعات خلال فترة الدراسة، والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المدفوعات الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 67.26%كحد أدنى سنة 2010 بالنسبة و 83.63%كحد أقصى سنة 2014وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعودا ونزولا.

أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين الصعود والنزول، حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010-2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 2.35مليار دولار، ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015و 2016ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنتين 2018 و2017ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج نسبة المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذب لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى والتي قدرت بـ 11.49%سنة 2004وبين أعلى نسبة والتي قدرت بـ 18.80%سنة ،2010 أما من حيث القيمة فقد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013بمقدار 402مليون دولار؛

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10%في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010أين وصلت، 10.19%وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2018حيث قدرت بـ 3.25%.أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2010-2012في حدود 160مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 011 مليون دولار في الفترة2013-2015ثم انخفضت إلى 84مليون دولار سنة 2016وتواصل الانخفاض إلى 73مليون دولار سنة 2017وعاودت الارتفاع إلى 92مليون دولار سنة2018 (زهرة، 2021، صفحة 140).

ما نشير إليه هنا أن حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر مرتبط بحجم عائدات تصدير المحروقات، يبقى عرضة للصدمات الخارجية غير المواتية المتأتية من تذبذبات أعاره في السوق العالمية، وهو يدل على أن التنويع الاقتصادي في القتاد الجزائري ضعيف جدا، كما أن قطاعات النشاط الأخرى ضعيفة جدا، فعند دراسة نسب مساهمة كل قطاع في تركيبة الناتج فإن القطاعات الاخرى من غير المحروقات تبقى ضعيفة، حيث هناك اختلال خطير في المساهمة القطاعية في تركيبة الناتج، وعليه فإننا نصل لنتيجة عدم وجود توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، من جهة أخرى فإن محدودية مساهمة القطاع الخاص الذي يساهم بـ 05% من الناتج

الداخلي الخام ناتج عن العراقيل الادارية والتنظيمية في مجال تسهيل انشاء مقاولات في مختلف النشاطات والقطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما أن درجة تنويع الصادرات خارج المحروقات الذي تعتمد فيه التجارة الخارجية الجزائرية على تصدير منتج وحيد الذي تشهد اسعاره تذبذبات، سيؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات ومنه ضعف تغطية أو تمويل الواردات (لحول و آخرون، 2021، صفحة 162).

المطلب الثاني: تركيبة الواردات للجزائر للفترة 2000 – 2020.

تظهر الإحصائيات الجمركية التي تم الإعلان عنها يوم الاثنين 06 مارس 2023، أن حجم الواردات في الجزائر بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2022م، واردات قيمتها 20,223 مليار دولار أي بزيادة قدرها 7,41%، مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2021 م (18,829 مليار دولار) ، وهي نتائج جد إيجابية تعكس تطبيق إلى حد كبير للخطة الموضوعة للحد من ارتفاع تكلفة الواردات، دون أن يكون لذلك تأثير على حجم العرض في السوق المحلي الناتج عن العمل على إحلال المنتوج المحلي مكان الواردات كسياسة حمائية للمنتوج الوطني

الشكل رقم 03: تطور التركيبة السلعية للواردات 1990 – 2017.

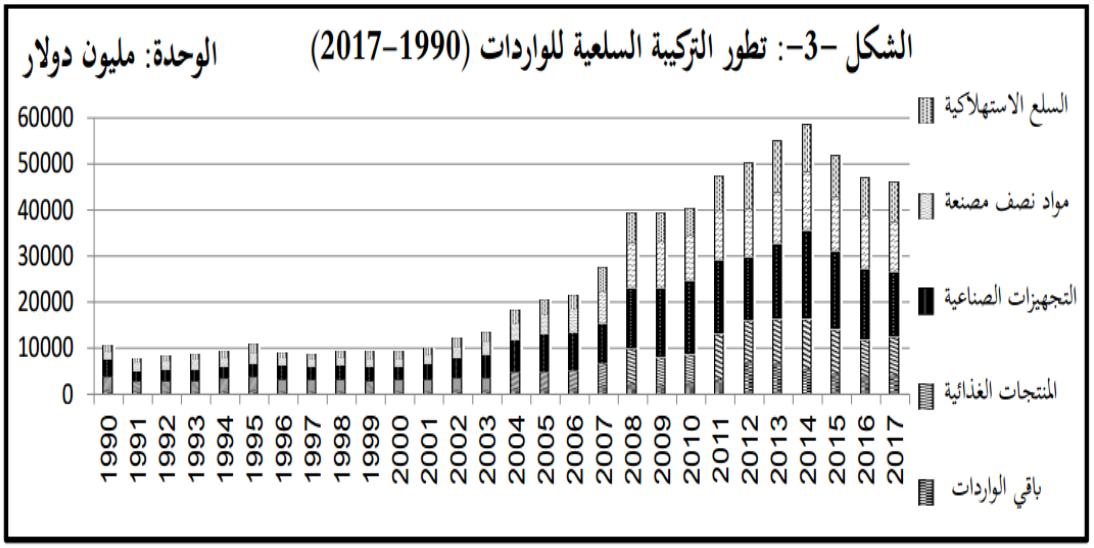

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلة الواردات الجزائرية تتكون أساسا من أربع مجموعات رئيسية هي: **سلع التجهيز الصناعي في المرتبة الأولى**، وهذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي بالإضافة إلى كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد وسياسة الاستثمار في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وفتح الباب أمام القطاع الخاص.

ثانيا المواد الغذائية: ومن أكثرها استهلاكا هي الحبوب والحليب. ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة من ناحية إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلبي زيادة طلب المستهلكين نتيجة للنمو السكاني المتزايد، فلا تزيد تغطية الحاجات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30 %ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج. ومن ناحية أخرى إلى ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء التسيير وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم التحديث.

وعلى الرغم من هذا فمنذ 1994فإن واردات السلع الغذائية فيتناقص مستمر، من 30 %عام 1994إلى 15 %سنتي 2009و 2010وإلى 18.3 %سنة 2017م، وهو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

وفي المرتبة الثالثة نجد المواد نصف المصنعة: وفي المرتبة الرابعة نجد السلع الاستهلاكية غير الغذائية. أما بقية المواد المستوردة فنسبتها ضعيفة لا تتجاوز 15 %من الواردات، وهذا يرجع إلى وجود صناعة محلية تلبي احتياجات السوق الوطني، وتتمثل أساسا في سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات، والمواد الخام.

أما عن التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر فقد توزعت على النحو الآتي:

الشكل رقم 04: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.

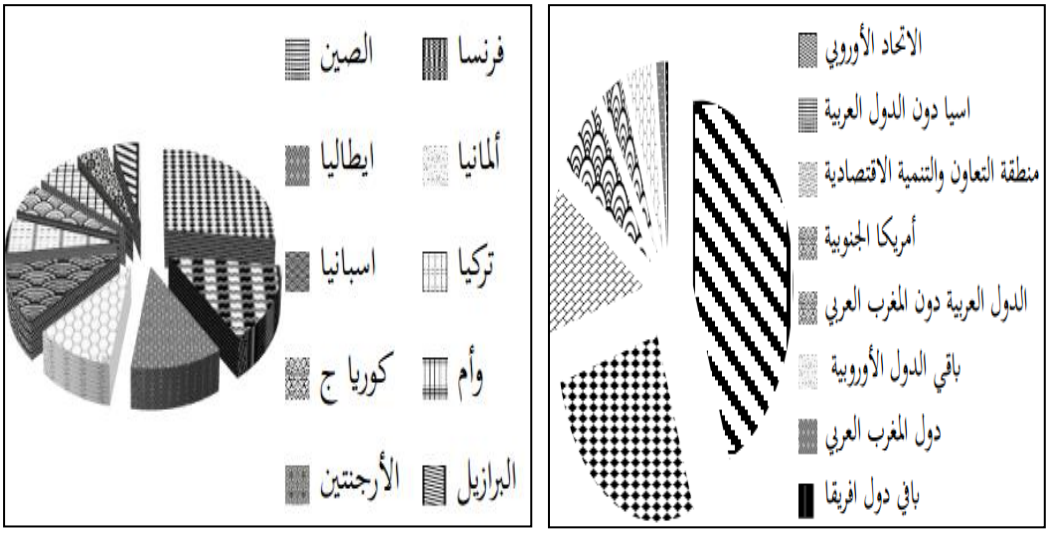

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

عرفت قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الأوروبي ارتفاعا مستمرا خاصة بعد دخول الشراكة حيز التنفيذ، وخاصة فرنسا وهذا ما يفسر التبعية الاقتصادية لأوروبا كما يوضحه الشكل أعلاه، وتتمثل الواردات خاصة في القمح، الأدوية، بودرة الحليب، التجهيزات الصناعية.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاتحاد الأوروبي هو أول مجموعة تستورد منها الجزائر ،حيث نجد أن الجزائر ومنذ سنة 1970 استوردت منها كميات بقيم مالية كبيرة جدا، تصل أحيانا ما يعادل نسبة 50%من اجمالي وارداتها، وتزايد استيراد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بتزايد حجم الواردات، حيث نجد أن الجزائر استوردت من الاتحاد الأوروبي سنة 1990م، ما قيمته 45855 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل نسبة 62.5%من اجمالي الواردات مقارنة مع باقي المناطق الأخرى مع ملاحظة أنه في سنة 2000م، تضاعف حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات، وتزايد استيراد الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية إذ بلغ نسب 54.7% و52.5%من أجمالي الواردات خلال السنتين 2004والارتفاع يبدوا واضحا كذلك سنة 2011م، وهذا دليل على كثرة المبادلات بين الجزائر وباقي الدول.

أما على مستوى الشركاء، فان الاتحاد الأوروبي يبقى أهم شريك للجزائر بنسبة 12.27%من حيث الواردات الجزائرية.

كما عرفت الواردات من منطقة التبادل العربي الحر تطورا ملحوظا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ 2009م، بسبب التسهيلات الجمركية، ومن الملاحظ من الشكل أن الصين هو المتعامل الأساسي في ظل الطفرة التي تعرفها السلع الصينية لسعرها الرخيص وخاصة مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام الآلي.

ما يمكننا أن نضيفه هنا أن هناك عدة عوامل أثرت بشكل كبير على التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية إذ يوجد العديد من العوامل التي تأثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، والميزات النسبية والتنافسية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلد المستورد والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها

التكتلات الاقتصادية: تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الافراد ورؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياستها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة سترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

تكاليف النقل: من المعلوم أن تكلفة النقل من الدول المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات، وبالتالي فان وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري معتلك الدول.

الميزات النسبية والتنافسية للدول: الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث تتخصص الدولة في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية كباقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان

التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع (مدياني، 2009، صفحة 21).

معدل التركز والتنويع الاقتصادي للصادرات والواردات كمؤشر للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

وبفعل هذه المؤشرات الايجابية، فإن "ملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر" فيما بات يعرف بالبرنامج "النهضوي الطموح" الذي جاءت به سياسة الانعاش الاقتصادي بداية من سنة 2019م، يتجسد حاليا بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد جراء تداعيات الازمات الناتجة عن جائحة كورونا التي عرفها العالم في السنتين الاخيرتين.

ويرجع تحسن أداء الاقتصاد الكلي إلى ومنها رصيد الميزان التجاري إلى تلك التدابير التي اتخذتها الدولة وأخذت طابع الاستعجالي من خلال اعادة الحيوية للقطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، ومن بين أدواتها سياسة التحكم في الواردات، والتي تم ضغطها بشكل غير مسبوق.

من جهة أخرى فإن سياسة التجارة الخارجية المعتمدة حاليا تهدف إلى "ضبط وترشيد الواردات، وليس كبحها، ويأتي ذلك للسماح بـ"حماية المنتج الوطني، حتى يتم التأسيس لنسيج فلاحي وصناعي متطور يشكل دعامة لاقتصاد وطني قوي من خلال سياسة حماية المنتوج الوطني، سياسة تكون قادرة على ضمان أمن البلد القومي بمفهومه الشامل وعلى رأسه الامن الاقتصادي بالدرجة الأولى.

سجل الميزان التجاري فائضا للسنوات من 2000م إلى غاية سنة 2015م، ما عدى سنة 2018م التي شهد فيها عجزا نتيجة تراجع تصدير المحروقات بنسبة 43.71%، وفي سنة 2015م، سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا ، نتيجة استمرار الارتفاع الخيالي للواردات، حيث بلغت قيمتها 6382.87مليار دينار، مقابل انخفاض الصادرات إلى 3806.24مليار دينار، واستمرت حالة العجز إلى غاية 2017م، أهم أسباب الارتفاع الهائل للواردات هو ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية (القمح، السكر) أدى إلى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر، وكذا الارتفاع في أجور العمال والموظفين أدّت إلى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة كالسيارات مثلا(ارتفاع قيمة السيارات المستوردة ما بين سنتي 2010 و 2011 بمعدل 45.75%.

الشكل رقم 04: وضعية الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2020 (مليار دولار).

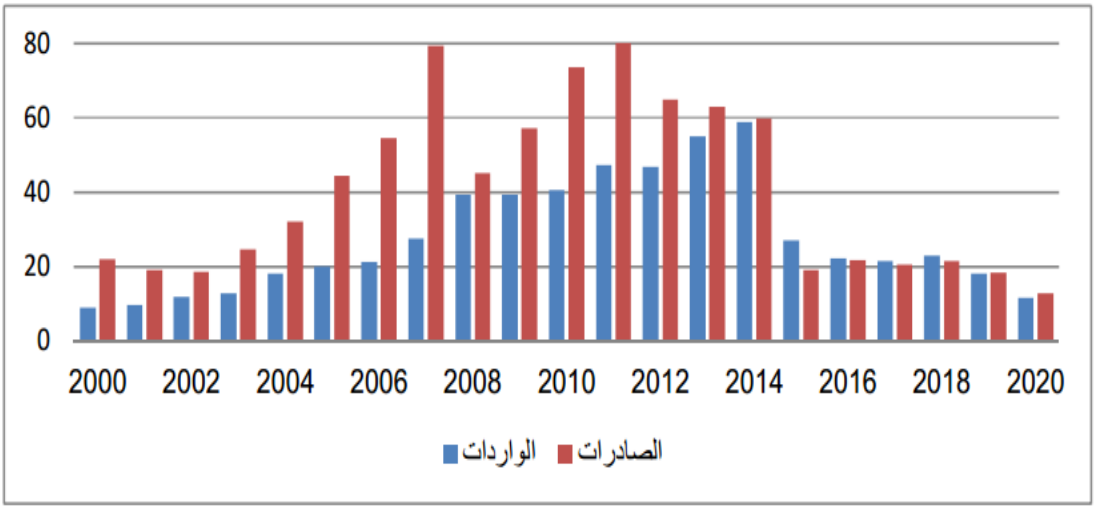

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير بنك الجزائر 2020.

من خلال الشكل أعلاه، فإن الميزان التجاري الجزائري ولفترة الدراسة، لازال يعتمد على تصدير المنتج الوحيد وهو النفط الخام، فمع بداية سنة 2000م سجل الميزان التجاري فائضا مرده دائما لتحسن أسعار النفط حيث تضاعفت صادرات المحروقات. أما تأثير الأزمة المالية العالمية 2008م، فقد كان واضحا جدا على الميزان التجاري فبعدما كان الرصيد سنة 2008 يقدر بـ 41.11مليار دولار انخفض سنة 2009م إلى 7.78 مليار دولار ليصبح سالبا ابتداء من سنة 2015 إلى 2017 ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات مع تزايد فاتورة الواردات وذلك ابتداء من انطلاق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو.

بعد استعراضنا المختصر لوضعية الميزان التجاري في الجزائر لفترة الدراسة، نأتي هنا لتفصيل درجة التنويع الاقتصادي، وهنا فإننا نركز تنافسية وتنويع الصادرات والواردات لتتبع درجة التنويع الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

إن سياسة الدولة الهادفة إلى تنويع الهيكل الإنتاجي والتصديري، قد تنعكس على ارتفاع أو انخفاض صادرات المحروقات، وبالتالي قد يكون انخفاض نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات راجع لانخفاض الأسعار أو الكمية المصدرة، مما يدفعنا لاستخدام مؤشرات أخرى، تم مقارنة تنافسية الصادرات والواردات في الجزائر من خلال مؤشري التنوع والتركز في الصادرات والواردات، الصادر عن مؤسسة الاونتكاد حيث يقيس مؤشر التنوع درجة التنويع في الصادرات والواردات، الذي تتراوح قيمته بين 0 و1بحيث يأخذ القيمة0عندما يكون هناك تنوع كلي ويأخذ القيمة 1 عندما يكون التنوع معدوما، أما المؤشر الثاني مؤشر التركز فيقيس درجة اعتماد صادرات أو

واردات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1 وكلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما دل ذلك على تركز تام للصادرات أو الواردات، وكلما اقترب من 0دل ذلك على العكس.

تنافسية وتركز الواردات في الجزائر لفترة الدراسة:

ونتطرق فيها إلى نسبة التركيز للواردات ومؤشر تنوعها وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 05: تطور مؤشري تنوع وتركز الواردات في الجزائر للفترة 2000 – 2018.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر التركز	0.084	0.084	0.081	0.082	0.086	0.095	0.093	0.109	0.1
مؤشر التنوع	0.48	0.468	0.457	0.463	0.456	0.473	0.442	0.503	0.489
عدد المنتجات المستوردة	233	232	233	236	236	235	235	237	234
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
مؤشر التركز	0.087	0.083	0.111	0.093	0.077	0.069	0.06	0.06	0.059
مؤشر التنوع	0.488	0.485	0.467	0.454	0.428	0.391	0.388	0.395	0.402
عدد المنتجات المستوردة	232	236	234	237	238	236	237	234	238

Source: https://unctadstat.unctad.org (Date of view 15.00; 2020/02/20)

من خلال الجدول نستنتج:

بالنسبة لمؤشر التركز: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.084سنة 2001ما يدل على شدة تركز الواردات الجزائرية، ومنذ سنة 2013 عرف المؤشر انخفاضا مستمر لتصل قيمته سنة 2018م، إلى 0.059وهذا يدل على انخفاض درجة تركز الواردات في الجزائر.

بالنسبة لمؤشر التنوع: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الواردات الجزائرية من قيمة النصف وقد بلغت 0.5 سنة2008م، وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2009م، لتصل إلى 0.388سنة 2016 م، وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة وعاودت الارتفاع لتصل إلى 0.402سنة 2018م، ومنه يمكن القول أنه يوجد تنوع بل ضعف تنوع الواردات الجزائرية.

تنافسية وتركز الصادرات في الجزائر لفترة الدراسة:

ونتطرق فيها إلى نسبة التركيز للصادرات ومؤشر تنوعها وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 06: تطور مؤشري تنوع وتركز الصادرات في الجزائر للفترة 2000 – 2018.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر التركز	0.502	0.52	0.541	0.586	0.588	0.602	0.598	0.58	0.554
مؤشر التنوع	0.821	0.836	0.818	0.827	0.812	0.801	0.803	0.763	0.793
عدد المنتجات المصدرة	85	101	105	110	108	108	121	119	106
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
مؤشر التركز	0.523	0.538	0.54	0.541	0.485	0.485	0.489	0.48	0.486
مؤشر التنوع	0.784	0.72	0.726	0.733	0.745	0.782	0.815	0.79	0.813
عدد المنتجات المصدرة	108	98	98	95	99	91	93	108	113

Source: https://unctadstat.unctad.org (Date of view 15.00; 2020/02/20)

من خلال الجدول نستنتج:

بالنسبة لمؤشر التركز للصادرات الجزائرية: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.502سنة 2001ما يدل على شدة تركز الصادرات الجزائرية وهذا يدل على انخفاض درجة تركز الصادرات في الجزائر فبلغت قيمته 0.486.

بالنسبة لمؤشر التنوع للصادرات الجزائرية: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الصادرات الجزائرية من القيمة واحد، بحيث بلغت 0.821سنة 2001وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2003لتصل إلى 0.72سنة 2011وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة، وعاودت الارتفاع منذ سنة 2012لتصل إلى 0.813سنة 2018 م، وهذا ما يدل على ضعف تنوع الصادرات الجزائرية.

وبناءا على ما سبق، ما يمكننا أن نضيفه كملخص للمطلب فإن قلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة، فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة. ذلك أن جهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيق على إعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى؛

ومع مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار، وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العمل الكثيرة، كما أنها تنشط كحجزر منعزلة ضعيفة الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية (شليحي و أخرى، 2018، صفحة 202).

خاتمة:

بقى التنويع الاقتصادي مرتبط بمجموعة من السياسات الاقتصادية والقطاعية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، هذه السياسات والمتغيرات تلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنويع الاقتصادي وديمومته، وبالتالي تعتبر كمحددات للتنويع الاقتصادي، وجب الانتباه لها قبل بدأ تصميم إستراتيجية التنويع الاقتصادي، والتي بدونها لا يمكن أن ننتظر نتائج إيجابية من التنويع الاقتصادي، من جهة أخرى، فإنه وبالنظر لهاته المحددات والتي تكون واقعا يجب الالمام به، تبقى الدوافع للتنويع الاقتصادي ضرورة ملحة، وجب البدا بها، وتحديد معالم الإستراتيجية التنموية الكفيلة بتحقيقها.

المراجع:

- الطاهر شليحي، و أخرى. (2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة الحقيقة، 17*(04).
- بنك الجزائر. (2013). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- حامد عبد الحسن الجبوري. (23 12, 2022). *التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية*. تم الاسترداد من www.aldiwan.org
- حمزة عباس مكي. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10*(31).
- حنان بن عاتق، و آخرون. (04-05 ديسمبر 2006). محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية. *الملتقى الوطني حول "سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"*. سكيكدة: جامعة 20 أوت.
- زهير عبد الكريم جعفر قبس، و كاظم تركي عي سنية. (2016). تأثير تقانة المعلومات. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(49)، 393.
- صليحة مبروك، و صابر شراد . (ديسمبر, 2019). تكنولوجيا المعلومات. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02 العدد 02*.
- علي لحول، و آخرون. (2021). التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 – 2020. *مجلة دفاتر اقتصادية، 12*(02)، 149-164.
- محمد مدياني. (2009). دراسة قياسية للواردات في الجزائر. *رسالة ماجستير (غير منشورة)*. العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- مصطفى زهرة. (2021). واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر – الفترة من 2010 إلى 2021. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 5*(2).